ملخص وقائع ندوة

"مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق"

الكويت 12 – 2004/1/13

عرض: صالح العصفور

ملخص وقائع ندوة

"مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق"

عرض: صالح العصفور*

تحت رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي في دولة الكويت، وبتنظيم من معهد الكويت للأبحاث العلمية ومشاركة أربعة هيئات كويتية، عقدت ندوة " مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق " في الفترة 12 – 2004/1/13. وقد استهدفت هذه الندوة: التعريف بمفهوم مجتمع المعلومات وتطبيقاته، والتعرف على الجوانب الإدارية والاقتصادية والقانونية لتطبيقه. وقد توزعت أعمال هذه الندوة على خمسة محاور أساسية: النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة، دور الحكومات وقطاعات المجتمع المدني في تنمية مجتمع المعلومات، دعم المحتوى المتنوع ثقافياً ومعنوياً، السياسات والتشريعات وتنمية الموارد البشرية. وفيما يلي تلخيص لأهم ما تناولته الأوراق في كل محور من هذه المحاور.

النفاذ الشامل للمعلومات والمعرفة

وقد نوقشت في هذه المحور خمسة أوراق علمية، كانت أولها **لحسين كامل علي – دبلوماسي في البعثة الدائمة لسوريا في الأمم المتحدة**، تحت عنوان: **" القضايا التي تناولتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في الفترة من 10 – 12 ديسمبر 2003 "**. حيث ذكر أن هذه القمة كرست انقسام العالم إلى شمال يريد تعميم وفتح أسواق جديدة لمنتجاته، وجنوب يطمح بالحصول على مزيد من المساعدات المالية والنقدية لتحقيق تنمية منشودة دون التخلي عن المنظومات القانونية والقيمية لبلدانه ومجتمعاته. وقد حال هذه الانقسام دون وصول مؤتمر القمة إلى التزامات واضحة حيال القضايا الجوهرية المطروحة، وهي: حقوق الإنسان والحريات والبعد الأخلاقي لمجتمع المعلومات، الملكية الفكرية واتفاقاتها، إدارة الإنترنت في إطار منظمة الأمم المتحدة والتعاون الدولي في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا. وقد قيم حسين كامل نتائج المؤتمر المتمثلة بوثيقتي إعلان المباديء وخطة العمل بأنها لا ترقى إلى مستوى طموحات أصحاب المصلحة الذين شاركوا في هذه المفاوضات: الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وممثلوا القطاع الخاص.

---

* باحث في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط – الكويت.

والآن تتجه الأنظار إلى المرحلة الثانية من القمة، التي ستعقد في تونس عام 2005، بانتظار نضوج المفاهيم والقناعات المتعلقة بمفهوم بناء مجتمع المعلومات.

وفي الورقة الثانية حول هذا المحور تحت عنوان " **نحو مجتمع معلومات عربي** "، حددت **نادية حجازي، خبيرة العلاقات الدولية – وزارة الاتصالات والمعلومات – القاهرة**، خطة العمل المشترك لمجتمع المعلومات العربي، حيث أصبح تبادل المعلومات هو المتغير الثالث في مثلث المؤشرات إلى جانب المتغير الاقتصادي والمتغير الاجتماعي لقياس الاقتصادات ومراقبتها، حيث تحدد الأضلاع الثلاث للمثلث مدى توازن كل دولة في التنمية، وبالتالي قدرتها العامة على جذب المستثمرين الخارجين. كما عرفت نادية حجازي مجتمع المعلومات بأنه البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وإذا ما أحسن استخدام المعلومات في هذا المجتمع وتوزيعها توزيعاً عادلاً، فإن النفع يعود على الأفراد في جميع مناحي حياتهم الشخصية في كل مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة كالتعليم والخدمات الاجتماعية والصحية والبنوك والموارد التمويلية وفاعلية الجهاز الحكومي، إضافة إلى غيرها من المنافع. كما أكدت الباحثة على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أصبحت صناعة قائمة، وأنها تمثل أحد أهم مصادر الدخل القومي في معظم الدول المتقدمة، وأن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يؤدي إلى تطورات هائلة في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى تأثيرات إيجابية على الاقتصاد القومي ككل. كما حددت الباحثة الجهات المختلفة التي يجب أن تسهم في بناء مجتمع المعلومات: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة والمجتمع الدولي، ومسؤولية كل جهة في غرس بذور مجتمع المعلومات. وطالبت الباحثة الدول العربية بالعمل مجتمعة لبناء وتنمية مجتمع المعلومات حتى يمكنها اللحاق بركب التطور البشري والإسهام بشكل فعّال في بناء مجتمع المعلومات العالمي، وذلك من خلال العمل على مجموعة متزامنة من المحاور تضمن لها الوصول إلى أهدافها .

وفي ورقة ثالثة **لفريال الفريح – نائب المدير العام للمعلومات في معهد الكويت للأبحاث العلمية وعبدالكريم سليم– الوكيل المساعد لشؤون الاتصالات في وزارة المواصلات في دولة الكويت**، تحت عنوان " **الكويت في قمة المعلومات** " بين الباحثان دور الكويت الرائد في هذا المؤتمر بهدف الوصول إلى تطوير مفهوم ورؤية مشتركة لمجتمع المعلومات وتبني إعلان المباديء وخطة عمل يصار إلى تنفيذها من قبل الدول والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني. تناولت الورقة الرؤية الكويتية لتطوير مجتمع المعلومات والمباديء الأساسية التي قامت عليها السياسة الكويتية، كما تناولت الأهداف المراد تحقيقها وعددت الخطوات الهامة التي يجب القيام بها من أجل تطبيق لهذه الرؤية: تقييم مدى استعداد القطاع الحكومي لتطبيق مفهوم مجتمع

المعلومات، تطوير القوى البشرية، زيادة الوعي الثقافي وتطوير التعليم، تطوير البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والنفاذ للمعلومات، تشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص، الارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدني، البنية التشريعية والقانونية والتعاون الدولي والإقليمي .

كما عددت الورقة مجموعة من المبادرات النوعية التي تطلب القيام بها من أجل تطبيق الرؤية الكويتية نحو إقرار مجتمع المعلومات، والتي قامت بصياغتها وتنفيذها أجهزة الدولة المختلفة، والعديد من مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وقد تراوحت هذه المبادرات بين مشاريع آنية أو مشاريع يتم تنفيذها بالفعل أو مشاريع استراتيجية سيتم تنفيذها خلال مدى زمني أبعد . وأهم هذه المبادرات مشروع الحكومة الإلكترونية، مشروع التنمية وإصلاح المسار الاقتصادي، وضع وإقرار سياسة وطنية للمعلومات، مشروع شبكة الكويت للمعلومات، مشاريع وزارة المواصلات لتحديث البنية الأساسية للاتصالات والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية وغيرها من المشاريع المتعلقة بتطوير البرمجيات التعليمية ودعم وتطوير برامج ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي الورقة الرابعة في هذا المحور **تحدث أبو السعود إبراهيم رئيس النادي العربي للمعلومات بالوكالة – دمشق، عن " الوثيقة والنادي العربي ومجتمع المعلومات "** عن تجربة النادي ودوره خلال السنوات الخمس المنصرمة منذ تأسيسه في عام 1998، حيث أصبح النادي واحداً من أكبر وأحدث المشروعات ومراكز المعلومات في العالم. وقد لخص الباحث أهم الصعوبات ومواطن الضعف التي يعاني منها قطاع التوثيق والأرشيف، بالرغم من وجود العديد من المؤسسات الأكاديمية العربية التي تبحث في هذا الشأن، إضافة إلى انتشار العديد من المراكز المتخصصة في قطاع المعلومات والتوثيق والأرشيف حكومية كانت أم غير حكومية، وتتلخص هذه الصعوبات في ما يلي: (1) إقتصار هذا الحقل على نخب محددة من الباحثين التي تتمكن من التأثير داخل الشرائح الاجتماعية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. (2) القصور النظري العام حول دراسة المفاهيم المتعلقة بالتوثيق والأرشيف وعلوم المعلومات، دون البحث المعمق في علاقة علوم المعلومات بعملية التنمية الشاملة. (3) غياب آليات التنسيق والتعاون بين المؤسسات العربية المعنية، بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات المتعلقة بهذا التعاون. واستعرض الباحث بعض النجاحات التي حققها النادي في هذا المجال : تطوير مفهوم المعلومات بما ينسجم مع حاجاتنا وظروفنا المحيطة وما تمليه علينا التطورات العالمية، تطوير آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات العربية العاملة في حقل المعلومات، سواء في ما بينها أو بينها وبين النادي. والحوار بمعناه المحدود أو العام بين الأفراد أو الجماعات أو الأمم، حيث تبنى النادي هذه

الأطروحة وجسدها عبر إصداراته وبرامجه، واعتمد عدة لغات في إصداراته حتى يكون منفتحاً على ثقافات العالم المختلفة.

دور الحكومات وقطاعات المجتمع المدني في تنمية مجتمع المعلومات

نوقشت في هذا المحور أربعة أوراق، في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها: في ورقة **لمحمد جلال غندور – رئيس الإدارة المركزية لدار الكتب القومية – القاهرة. بعنوان " دور البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تجاوز الفجوة التكنولوجية "**، أشار إلى أن التمييز الرقمي يعبر عن الفجوة الحاصلة في دول العالم بين من يملكون الإمكانات المادية لوسائط تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والخبرة بكيفية الإفادة منها وأولئك الذين لا يملكون هذه الإمكانات أو حتى مهارة استخدامها . تناول الباحث الجهود الإقليمية والدولية الرامية لتعزيز التعاون الدولي لمساندة آليات العمل الدولية. وبين أن الركائز الأساسية لتدعيم التعاون الدولي تتلخص في ثلاثة محاور: الاجتماعية المعلوماتية، الركيزة التقنية المعلوماتية وركيزة الاتصال المعلوماتية. وتتداخل هذه الركائز لتشكل في النهاية الصورة الحالية للمساحة الحضارية المعاصرة التي تفصل ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، والتي اصطلح على تسميتها بالفجوة الحضارية أو التميز الرقمي. وقد ناقش الباحث التعاون الدولي من حيث: أولاً: الركائز التي تعد من المحاور الأساسية للتعاون الدولي، كما تعد أهم العوامل المؤثرة في العصر الحديث على إحداث تغيرات في المجتمع، وهو ما انعكس على برامج التعاون الدولي التي تسعى إلى تحقيق سياسة معلومات دولية عادلة ومتوازنة. ثانياً: أنماط التعاون وآلية التنفيذ، وهي تستند إلى نظام تعاون متعدد الأطراف من أجل التغلب على الفجوة التكنولوجية بين الكتلتين (البلدان المتقدمة والبلدان النامية) . فقد أشار الباحث إلى ظهور دور واضح للبلدان المتقدمة يؤكد اهتمامها بعملية التعاون التقني القائم بين البلدان النامية، حيث يمكن أن تقدم هذه الدول إسهاماً كبيراً إضافة إلى أسلوب التعاون التقني الثنائي القائم حالياً بين الدول النامية، وذلك من خلال دعمه كطرف ثالث تقنياً واقتصادياً على أساس أن يكون الطرف الثالث أكثر تقدماً وخبرة في إطار ما يسمى حالياً بالنظام التعاوني الثلاثي. كما أشار الباحث إلى حرص الدول المتقدمة حالياً أن لا يسمح التمويل الثلاثي الأبعاد بالمساس بسلامة مبادرات التعاون التقني بين البلدان النامية، حتى لا يصبح الدعم التقني أو المالي غير ذي جدوى وغير قابل للتمييز عن التعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب.

وفي ورقة ثانية لهذا المحور **ناقش خليل رزق – الاتحاد الدولي للاتصالات – القاهرة، ورقة بعنوان: " بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة "**، استعرضت هذه الورقة نتائج المرحلة

الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف – ديسمبر 2003، وهي: إعلان المباديء، خطة العمل، آلية التنفيذ والمواضيع المؤجلة من هذه القمة إلى المرحلة الثانية منها، والمقرر عقدها في تونس في الفترة 16 – 2005/11/18. ركز الباحث في هذه الورقة على ما جاء في إعلان المباديء من رؤى مشتركة والتزام جماعي من ممثلي شعوب العالم المشاركين في هذه القمة، بالعمل على ردم الفجوة الرقمية بين الدول وداخل المجتمعات، وتسخير إمكانات تقنيات المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي: استئصال الفقر والجوع، تحقيق التعليم الابتدائي الإلزامي للجميع، تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة، خفض معدلات وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) والملاريا وغيرهما، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية. كما تطرق الباحث إلى خطة العمل التي وافق عليها ممثلوا شعوب العالم والتي حددت الأهداف والأدوار والموارد وقياس النتائج، وأكدت على أن تكنولوجيا المعلومات هي وسيلة لإحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

وفي ورقة ثالثة في هذا المحور **ناقش مصطفى المحمودي – رئيس الجمعية التونسية للاتصال وعضو المكتب الدولي للمجتمع المدني – تونس**، ورقة بعنوان " **دور مؤسسات المجتمع المدني في الحوار العربي والدولي حول المجتمع المعلوماتي** ". وقد استعرض الباحث: مفهوم المجتمع المدني ببعديه النظري والسياسي ودور هذا المجتمع في بناء مجتمع المعلومات، الخطوات التي مر بها تأسيس المكتب الدولي للمجتمع المدني الذي يتول متابعة الإعداد للقمة ومجالات مشاركة مختلف مكونات هذا القطاع في مراحل الإعداد للقمة وأعمال الجزء الأول منها في جنيف. كما تطرق إلى مساهمة المنظمات الأهلية العربية في نشاط المجتمع المدني العربي ودور جامعة الدول العربية في استحداث هذا القطاع، وإلى موقف المجتمع المدني العالمي من القضايا الكبرى التي طرحت في القمة. كما أشار إلى مضمون الإعلان الصادر عن منظمات المجتمع المدني، والموازي للإعلان الرسمي للمباديء الصادر عن القمة في مرحلتها الأولى. كما أشار إلى القضايا الأساسية التي ستطرح في المرحلة الثانية للقمة في تونس والدور المنتظر من المجتمع المدني العربي فيها. كما ركز الباحث في نهاية بحثه على بعض الاقتراحات التي يتعين المبادرة بها خلال المرحلة الفاصلة بين محطتي جنيف وتونس، وذلك بالتعاون مع الشركات والمؤسسات العربية الأهلية ومع المفوضية المهتمة بالموضوع في مستوى جامعة الدول العربية.

وفي الورقة الرابعة من هذا المحور تحدث **قصي الشطي – عضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات** في ورقة بعنوان " **دور جمعيات النفع العام في بناء مجتمع المعلومات** " عن التحول الناجم عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف جوانب الحياة، والاستخدام الواسع لشبكة الإنترنت وظهور مفهوم العولمة على أرض الواقع، حيث يأتي هنا دور مؤسسات المجتمع المدني بالمساهمة في وضع الإطار المناسب لهذا التحول، الذي يحافظ على هوية المجتمع وخصوصيته ومكتسباته من جهة، ويحقق على أرض الواقع فكرة المجتمع المعلوماتي والفائدة المرجوة منها لكافة شرائحه من جهة أخرى. وقد أشار الباحث إلى العوامل التي تواجه المجتمعات في التحول إلى مجتمع معلوماتي، والتي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تأدية هذه المهمة، حيث تعودت هذه المؤسسات التعامل مع هذه العوامل بالتركيز على الجانب الإرشادي وتفعيل الإيجابي والتغلب على السلبي منها .

دعم المحتوى المتنوع ثقافياً ولغوياً

وقد نوقشت في هذا المحور ثلاثة أوراق علمية، في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها: تحدث **نبيل علي – خبير تكنولوجيا المعلومات – القاهرة**، في ورقة بعنوان " **الوطن العربي في سياق مجتمع المعرفة** " عما أحرزته تكنولوجيا المعلومات في مجتمع مختلف عن مجتمع الصناعة، وهو مجتمع المعرفة القائم على استغلال المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة. أكد الكاتب على اعتماد إقتصاد مجتمع المعرفة على قدرة المجتمعات على القيام بالمهام المختلفة لاكتساب المعرفة، وحددها بأربعة عمليات أساسية هي: النفاذ إلى مصادر المعرفة، استيعاب المعرفة، توظيف المعرفة وتوليد المعرفة الجديدة لتحل محل معرفة متقادمة لا بد من إهلاكها . وقد شخص الكاتب مجموعة من التحديات التي يواجهها العالم العربي على مدى السياقات المجتمعية المختلفة كما أبرز في نفس الوقت الفرص المتاحة في نفس السياقات المجتمعية للحاق بركب المعلومات العالمي. وقد ختم الباحث بمجموعة من المقترحات وملخص خاص بالموجة الثانية لمعالجة اللغة العربية آلياً .

في الورقة الثانية من هذا المحور **عرض يونس عرب مصطفى – رئيس مجموعة عرب للقانون – الأردن**، ناقش " **دور حماية الخصوصية في تشجيع الاندماج بالمجتمع الرقمي** "، فأشار إلى أن الخصوصية حق معترف به أو ببعض مظاهره أو مكوناته في الكتب السماوية، ومعترف به في عدد غير قليل من التشريعات القديمة، كما اعترف به في العصر الحديث من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعهد الدولي

للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد شخص الباحث التطور التاريخي للخصوصية بثلاثة محطات رئيسية (1) الخصوصية كحق لحماية الأفراد من مظاهر الاعتداء المادي على حياتهم وممتلكاتهم، وهو ما عرف بالخصوصية المادية (2) الخصوصية المتعلقة بحماية القيم والعناصر المعنوية، أي ما عرف بالخصوصية المعنوية (3) والخصوصية كحق عام يمتد نطاقه إلى حماية الشخص من كافة أوجه الاعتداءات والتدخل في حياته أياً كان مظهرها وطبيعتها .

في هذه الورقة يتناول الباحث مفهوم الخصوصية وتطورها ليركز على مفهوم ونطاق الخصوصية المعلوماتية أو الخصوصية الرقمية، كما يتناول المخاطر التي تهدد الخصوصية المعلوماتية وأثرها على الثقة بالتقنية على اتجاهات توظيف وسائل تقنيات المعلومات، كما يتناول أيضاً الإطار القانوني والتقني لحماية الخصوصية. يركز الباحث على واحد من أهم معايير ضمان التوازن بين الحق في حماية البيانات الخاصة وفق مباديء الخصوصية المتصلة بأنشطة جمع ومعالجة وكشف البيانات، وبين الحق في الوصول للمعلومات، وما يتصل بهذا الحق من آثار هامة تتعلق بقدرة المجتمع على مواكبة عوالم التقدم في البيئة الرقمية.

وفي ورقة ثالثة تحت عنوان : " **تقييم مشاريع الحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية من منظور مايكروسوفت** " تناول **ياسر زين الدين – مدير تطوير القطاع العام في الشرق الأوسط – شركة مايكروسوفت**، دور مايكروسوفت المؤثر في دفع الحلول لمشاريع الحكومة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم بما فيها المنطقة العربية إلى الأمام. وحيث أن الباحث كان قد تعاون مع عدة حكومات في المنطقة في هذا المجال، فقد قام في محاضرته بإفادة الحضور بالدوافع المختلفة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في المنطقة، والنجاح الذي تم إحرازه بهذا الصدد إضافة إلى الدروس المستفادة. كما تطرق الباحث إلى التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة الإلكترونية، وقدم بعض الحلول في مجال تقديم الخدمات (من الحكومة إلى المواطنين، ومن الحكومة لقطاع الأعمال)، إضافة إلى الحلول التي تقدم (من الحكومة إلى الحكومة) وتعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرار من قبل الحكومة.

السياسات التشريعات

وقد نوقشت في هذا المحور ثلاثة أوراق علمية، يمكن تلخيص ما جاء بها في ما يلي: كانت الورقة الأولى في هذا المحور بعنوان : " **حماية الملكية الفكرية في مجتمع المعلومات** " والتي أعدها وقدمها **محمد حسام لطفي – أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – كلية حقوق بني سويف – جامعة القاهرة.**

استعرض الباحث في بداية ورقته التطور التاريخي لحماية الملكية الفكرية، بدءاً من قانون الملكية في عام 1710 حين استجابت الملكة البريطانية آنذاك لرغبة جمعية القرطاسيين في منحهم حقاً لطائفتين من المؤلفين: مؤلفوا الكتب التي سبق نشرها ومؤلفوا الكتب التي لم يسبق نشرها، وذلك لحماية مبدعي الإمبراطورية العظمى آنذاك لتضمن لهذه الإمبراطورية الاستمرار والازدهار، وهو ما دفع عدة دول من قارات مختلفة إلى الالتقاء في الفترة من عام 1884 – 1886 في إطار مؤتمر دبلوماسي لوضع اتجاه لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وهو ما تجسد (باتحاد برن) الذي أنشيء باتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. وقد وصل عدد أعضاء اتحاد برن عام 1996 إلى 117 دولة منها ستة دول عربية. كما أن هناك اتحاداً يسمى اتحاد باريس وصل عدد أعضائه 137 دولة منها اثنتي عشرة دولة عربية.

وقد أكد الباحث على دور الإعلام (ممثلاً بالجامعات) في إبراز أهمية توفر حماية للإبداعات الفكرية بكل صورها وأشكالها. وبهذا الصدد فقد أبرز الباحث دور الجامعات في مصر حيث حرصت على تدريس حقوق الملكية الفكرية ضمن المقررات الدراسية. كما أبرز كلاً من التجارب السورية والأردنية والتونسية في هذا المجال مع اختلاف المراحل التاريخية في كل دولة. وقد شخص الباحث بعض الصعوبات التي تعترض نشر تدريس حقوق الملكية الفكرية، والتي تتمثل في عدم تفهم الحكمة والغاية من حماية المبدعين من الوطنيين والأجانب على حد سواء، وبالتالي كان من الضروري الإجابة على بعض التساؤلات أولها: **لماذا الحماية؟** ويجيب في هذا المجال على تساؤل رئيسي بالمبررات الدافعة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد أبرز الباحث بعض النقاط التي من أجلها يجب حماية المبدع الوطني أو الأجنبي بما له من آثار إيجابية على الاستثمار المحلي والأجنبي. ثم انتقل إلى الإجابة على السؤال الثاني وهو: **كيف نحمي؟** وهنا يحدد أدوات توفير هذه الحماية، وهي على المستوى الوطني القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الحاكمة لحماية حقوق الملكية الفكرية، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، أما مع المستوى الدولي فتتمثل بالاتفاقات الدولية في مجال الملكية الصناعية وفي مجال الملكية الأدبية والفنية . ثم تبقى الإجابة على سؤال أخير يتعلق بـ ما **هو نطاق الحماية؟** أي ما هو النطاق الذي تشمله هذه الحماية، أي ما هو موضوع الحماية ونطاق الحقوق الممنوحة عليه؟ ثم تطرق الباحث إلى مفاهيم براءة الاختراع المحمية بمفاهيمها التقليدية والحديثة ثم مفهوم العلاقة المحمية، مفهوم البث الإذاعي الخاضع للحق الاستشاري للمؤلف وكذلك مفهوم الاقتطاف المباح.

أكد الباحث في نهاية ورقته، على أن تدريس حقوق الملكية الفكرية من المنظورين الوطني والدولي هو الأسلوب الأكثر ملاءمة لترسيخ المفاهيم الحمائية في أذهان العامة والخاصة، شريطة توفر الأضلاع الثلاثة لأية

عملية تعليمية وهي : الأستاذ والمتلقي والمرجع العلمي الموثوق في محتواه. كما أكد أيضاً على حقيقة أنه إذا كانت الملكية الفكرية هي في الأساس حماية للمبدع، إلا أن حمايتها يجب أن تكون سياسة لكل دولة، ترغب في أن تكون نقطة جذب للاستثمارات الأجنبية، وتأمل في الوصول بمبدعيها إلى العالمية، في زمن تداخلت فيه السياسة بالاقتصاد، وأصبحت الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حلقة من سلسلة من الحلقات تشكل بمجموعها قواعد التجارة العالمية في ظل النظام العالمي الجديد .

الورقة الثانية في هذا المحور بعنوان: **" تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع الاتصالات والمعلومات " لطوني ميشال عيسى – رئيس جمعية " إنماء المعلومات القانونية – لبنان**، تحدث فيها عن تزامن إنطلاقة العصر الرقمي مع شيوع مصطلح (إنترنت بروتوكول)- في كل شيء- الذي قصد به مطلقية التنبؤ بمستقبل شبكة الإنترنت، وخلفها بروتوكولات الاتصال الرقمي التي تديرها وتسيرها . ثم أفرز مجتمع المعلومات مصطلحاً رديفاً لشعار (في كل شيء) تبدو تأثيراته حاسمة بشأن مستقبل مجتمع المعلومات أو المجتمع الرقمي، وهو مصطلح التقارب أو التلاقي، أي اقتراب وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصال كل باتجاه الآخر تدريجياً، استعداداً للالتقاء أو حتى الاندماج . وقد أشار الباحث إلى أن احتلال موقع متميز في الاقتصاد الجديد يتطلب اتخاذ خطوات ضمن النطاق التشريعي والتنظيمي. كما أكد على أن ما سيسود في النهاية يميل إلى الفصل في التنظيم بين الوسيط (وسيلة الاتصال) وبين ما يوفره هذا الوسيط من محتوى، والتوجه في المقابل نحو مفهوم تنظيمي جديد يسير في اتجاهين منفصلين ولكنهما محكومين بالسير معاً وبشكل متزامن هما: أولاً: التنظيم المشترك للوسائط والبنى التحتية لقطاع الاتصالات : ويرى الباحث أن المباديء العامة التي تحكم التنظيم القانوني المطلوب لقطاع الاتصالات، تتمحور حول مجموعة من المباديء القانونية، ينبغي على كل دولة معنية أخذها بعين الاعتبار، وقد حصرها بخمسة مباديء أساسية. ثانياً: التنظيم المستقل للمحتوى الذي توفره البنى التحتية للاتصالات: ويرى الباحث أن هذا التوجه يوجب تكوين بيئة تنظيمية ملائمة لمجموعة من المسائل المشتركة المتصلة بهذا المحتوى والتي تحتاج إلى تنظيم مستقل لها، بمعزل عن وسيلة الاتصال التي تجرى أو تنفذ بواسطتها . وقد حدد الباحث الآليات التنظيمية، التي يجب سلوكها من أجل تنظيم المحتوى الذي توفره الوسائط أو البنى التحتية للاتصالات، مع وجوب التركيز على المبادرات الإقليمية في العالم العربي، عبر وضع قواعد وحلول تنظيمية مشتركة، وذلك لانعدام فاعلية التفرد في هذا المجال، ولمواجهة التحالفات الكبرى التي تحدث على هذا المستوى.

وفي الورقة الثالثة لهذا المحور بعنوان : **" الإنترنت والاقتصاد السياسي والمجتمع العالمي : البنية التحتية للإعلام العالمي " لغسان سنو – كلية الشريعة – جامعة بيروت الإسلامية – لبنان**، تحدث

فيها الباحث عن الآفاق المستقبلية لتطور الإنترنت ونشوء البنية التحتية للإعلام العالمي، مما يوجد سوقاً لهذا الإعلام وعليه توقع الباحث أن تضيق فجوة الفقر بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأن الكثير من العوائق والصعوبات ستزول أمام الغنى والمساواة. تناول الباحث بالتحليل مسائل الاتصال والإعلام واللغة والمحتوى، وأشار إلى أن واقع الإنترنت يركز النشاط الاقتصادي والمال والقوة في مناطق ضيقة ومجالات وجماعات محددة. وعليه فقد نبه الباحث إلى وجود خطر حقيقي من أن يتجه العالم نحو مجتمع ثنائي الطبقة تكنولوجياً: طبقة متقدمة وأخرى نامية، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان التقسيمات القديمة بين عالمين شمال وجنوب.

تنمية الموارد البشرية

وقد نوقشت في هذا المحور أربعة أوراق علمية، في ما يلي تلخيص لأهم ما ورد فيها: الورقة الأولى في هذا المحور للباحثة **عفت الشوكي – نائب رئيس المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج – القاهرة**، وكانت بعنوان : " **تجارب التعليم عن بعد من منظور إقليمي** "، حيث استعرضت تجربة المركز في المساهمة في تطوير المنطقة العربية عن طريق إستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يقدم المركز مجموعة غنية من برامج التعليم عن بعد . فهناك برامج تعلم عن بعد ضمن الحرم الجامعي العالمي، ويقدم درجتي ماجستير في التعليم عن بعد وعدد من البرامج المهنية. وكذلك ضمن مركز التعليم عن بعد العالمي الذي أسس بالتعاون مع البنك الدولي، وصودق عليه من قبل برنامج الولايات المتحدة للمساعدات، وذلك من أجل ربط مصر بشبكة البنك الدولي العالمية للتعلم عن بعد، حيث تقدم هذه الشبكة عدداً من البرامج التنفيذية للتعلم عن بعد، وكذلك بعض الشهادات من أجل تطوير، إدارة المشاريع والابتكار المعرفي. كما استعرضت الباحثة مجموعة من البرامج الجديدة للمركز مثل : (1) الأكاديمية العربية للتعلم عن بعد، التي تقدم كل البرامج الأكاديمية والمهنية، التي تتناول بصفة خاصة الفجوة في الإعلام والمهارات في العالم العربي (2) مشروع التعليم الإلكتروني، يقدم برنامجاً تدريبياً للتعلم عن بعد حول المشاكل التي يواجهها بعض العاملين، لافتقادهم الخبرة والمعرفة بالبيئة الاقتصادية. (3) مشروع التعلم عن بعد لتطوير مهارات فريق العمل العربي، وذلك للخريجين سواء من تم توظيفهم أم لا. (4) برنامج دعم المعرفة العالمية، وهو محاولة لوضع الأساس لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر والمنطقة العربية، وذلك لتعزيز قدرات القادة وواضعي السياسات والمدراء ومن هم في مركز القرار، وذلك من أجل تحقيق نمو إجتماعي – إقتصادي أكبر، والقدرة على المنافسة عالمياً .

وفي ورقة ثانية حول هذا المحور عرض **محمد الرومي وكيل ديوان الخدمة المدنية في دولة الكويت**، بحثاً بعنوان : " **التوظيف الإلكتروني** "، تناول فيه التوظيف كمفهوم عام وتأثيراته الاقتصادية

والاجتماعية، ثم تناول التمييز بين كل من التوظيف الآلي والتوظيف الإلكتروني، وخصوصاً في ظل تطور تقنيات المعلومات والاتصالات. وقد أشار الباحث إلى أنه بالرغم من اختلافها في تقديم الخدمة وطريقة عرض الوظائف أو المجال الذي تقدم فيه الخدمة، إلاّ أنها تتفق جميعاً على أنها تتضمن البحث عن وظيفة، البحث عن موظف، إضافة وظيفة وإضافة سيرة ذاتية. وقد لخص الباحث إيجابيات التوظيف الإلكتروني بأنها: (1) سهلة وإقتصادية وتساهم في إيجاد خيارات عديدة لكل من أصحاب العمل وطالبي الوظيفة . (2) السرعة في أداء الأعمال وانخفاض التكاليف وقلة تداول الأموال وتوفير الجهد . (3) الحيادية وإن لم تكن مطلقة. أما السلبيات فقد شخص الباحث أهمها: (1) قد لا تكون لدى بعض المواقع التجهيزات الفنية للحماية، مما يعرض ما تحويه البيانات الخاصة للخطر. (2) قد تكون بيانات طالب الوظيفة غير دقيقة. (3) أن السيرة الذاتية قد لا تظهر أصحاب المواهب الذكية والمتميزة. (4) عدم قدرتها على تغطية كل الوظائف وعلى وجه الخصوص القيادية منها . (5) إحتمال تعرض الأفراد للاحتيال عندما يكون الإعلان بضمان الحصول على وظيفة براتب مغر مقابل قيمة معينة يتم الحصول عليها من طالب الوظيفة مقدماً .

إستعرض الباحث نوع المواقع المتخصصة بالتوظيف على شبكة الإنترنت: فمنها ما يختص بإعلانات الوظائف، ومنها ما يختص بنظم متابعة طلبات التوظيف، إبتداء من اختيار الموظف للوظيفة المعروضة وانتهاء بإخطار الموظف آلياً بقبوله أو ترشيحه للوظيفة عن طريق البريد الإلكتروني. وقد أشار الباحث إلى أن القطاع الخاص أكثر مرونة في إجراءاته في عرض الوظائف واختيار الموظفين. ثم استعرض الباحث تجربة ديوان الخدمة المدنية في الكويت في التوظيف، حيث تم تحويل أنظمة الديوان في التوظيف من أنظمة يدوية إلى أنظمة آلية تخدم بعضها البعض، تبسط الإجراءات وتقدم الخدمات بمستوى عالي الجودة وتساهم في تخطيط القوى العاملة، وهو ما أطلق عليه النظام المركزي للتوظيف. ويتكون هذا النظام من مجموعة أنظمة فرعية، ويعمل على مدار الساعة، سبعة أيام في الأسبوع. توقع الباحث أن يكون التوظيف الإلكتروني هو الصورة الرئيسية الشائعة للاستخدام في التوظيف سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، وذلك من واقع الإحصاءات عن حجم عملية الإعلان والإنفاق والتوظيف، حيث تحتل الإنترنت 77% من حجم الإعلان عن وظائف، كما تستحوذ على 78% من حجم الإنفاق على التوظيف. إستعرض الباحث عدداً من مواقع التوظيف الإلكتروني عربية ومحلية وأجنبية، واستخلص بعض التوصيات لفئات المجتمع المختلفة شباباً وأسراً وقائمين على عملية التعليم والتدريب من أجل النهوض بعملية تطوير عملية التوظيف والتدريب، والتغلب على أوجه الضعف، وتغليب الإيجابيات لحل مشكلة الشباب في البحث عن فرصة العمل المناسبة.

وفي ورقة ثالثة حول هذا المحور بعنوان : " **التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة** " تحدثت **حسانة محي الدين – رئيس قسم التوثيق في الجامعة اللبنانية**، عن أبرز العوامل التي أدت إلى التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة. (1) التنافس الكبير بين المؤسسات والشركات الإنتاجية والخدمية . (2) ضعف التنبؤ بما يمكن أن يحصل خلال فترة قصيرة. (3) وجود مجتمعات افتراضية. (4) التغيير في بنية الأعمال والإدارة. وهو ما دفع إلى الاعتماد على العنصر البشري من أجل التحول، وبالتالي من أجل المعرفة. هذا يعني أن العالم بدأ يشهد نقلة عكسية من الاعتماد الكبير على التقنية، إلى الاعتماد الكبير على العنصر البشري. وبذلك يصبح العنصر البشري هو الأساس في عصر إدارة المعرفة، والتكنولوجيا هي الأداة المساعدة. فالأفراد هم الذين يكونون المعرفة والحواسيب هي مجرد أدوات. من هنا تحاول حسانة محي الدين التعرف على واقع العنصر البشري ومدى ملاءمته مع متطلبات التحول والتغير. فقد تناولت تعريفات المعرفة المختلفة التي تصب بالتالي، بأنها القدرة على اتخاذ الفعل، وتركيزها على الشيء الصحيح وليس العمل بشكل صحيح. كما شخصت مقومات نظم المعرفة بأنها الإنسان وهو العنصر الأساسي إضافة إلى التكنولوجيا . أما إدارة المعرفة فهي تتم بالتعليم من خلال عدة مراحل، إقتناء المعرفة واستيعابها وتوظيفها . وقد أشارت الباحثة إلى أن العديد من البلدان العربية حققت المرحلة الأولى وهي إقتناء المعرفة، كما أن بعض الدول حقق المرحلة الثانية من حيث استيعاب المعرفة، وتبقى القضية الرئيسية التي لم تتحقق في عالمنا وهي توظيف المعرفة.

وتأتي من هنا العلاقة الجوهرية بين المعرفة والتنمية البشرية، ففي المجتمعات المعرفية رؤوس الأموال هي الموارد البشرية العالمية، وهذه لن تتحقق إلاّ من خلال التعليم. ومن أجل معرفة ما تحقق في الدول العربية من ناحية تكوين رأس المال البشري، وما الذي حققته الدول العربية في سبيل تطوير الموارد البشرية فقد استعرضت الباحثة واقع التعليم في الدول العربية بكافة أشكاله ومراحله، وذلك باعتباره مجتمع المعلومات، وقد شخصت سمات التعليم في الوطن العربي بما يلي: (1) انخفاض مستوى التعليم ومستوى الخريجين. (2) الانفصال بين المؤسسية الجامعية والمجتمع (3) التوسع الكمي في التعليم على حساب الجودة. (4) الاستثمار في التعليم العالي في الدول العربية هو استثمار أفقي، والنفقات المخصصة للتعليم لا تأخذ نوعية الأداء أو التميز. (5) انخفاض مستوى التمويل في البلدان التي تعتمد مجانية التعليم. (6) سياسة الباب المفتوح في الجامعة أدت إلى زيادة نسبة الخريجين في رأس المال البشري، وقد كان نصيب الخريجين في العلوم الإنسانية حوالي 65%. (7) تنتج الجامعات كماً غير متوازن من رأس المال البشري، حيث لم تزد نسبة خريجي الدراسات العليا عن 5%. وقد خرجت الباحثة باستنتاجات تتعلق بواقع العالم العربي معرفياً: (1) عدم وجود سياسة وطنية للمعلومات وتقنيتها .

(2) نقص الكادر المناسب للتدريب والتعليم باستخدام التكنولوجيا . (3) نقص الموارد الاقتصادية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي. (4) ارتفاع نسبة الأمية والأمية المعلوماتية. (5) عدم الملاءمة بين المدخلات والمخرجات. (6) عدم توفر البنية التحتية لشبكات الاتصال. وطالبت الباحثة في نهاية ورقتها بتطوير الموارد البشرية عبر احتضان ثقافة تقنية المعلومات.

وفي هذا المحور أيضاً، **قام هاني قاسم – مدير دائرة النظم المتقدمة في معهد الكويت للأبحاث العلمية** بتقديم ورقة بعنوان: " **ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمع المعلومات**"، إستعرض فيها ما قدمه المعهد خلال العقدين الماضيين في مجال خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قام المعهد خلال هذه الفترة بإنجاز العديد من المشاريع الرائدة، التي تخدم العديد من أفراد هذه الفئة لمساعدتهم على الاستفادة من الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم.

في مجال خدمة ذوي الإعاقة البصرية، قام المعهد بإنشاء مطبعة إلكترونية لطباعة الكتب المدرسية باستخدام أحدث الوسائل التقنية، وقام كذلك بإنشاء مطبعة جمعية المكفوفين التي تقوم بطباعة الكتب والدوريات للمكفوفين في الكويت والوطن العربي. ولتضييق الهوة بين الكفيف وأقرانه، فقد قام المعهد بإنشاء مختبرات الحاسب الآلي للمكفوفين في مدارس إدارة التربية الخاصة وجامعة الكويت.

وفي مجال خدمة ذوي الإعاقة السمعية، قام المعهد بتطوير مجموعة من القواميس: الأول للغة الإشارة الوصفية الكويتية، والثاني خاص بالأطفال قبل سن المدرسة، والثالث للغة الإشارة الوصفية الإماراتية، وآخر للغة العربية الموحدة.

كما قام المعهد بتطوير أنظمة عن طريق استخدام الحاسب الآلي وبرامج مساندة ومعدات خاصة، تساعد المعاق جسدياً على التواصل مع من حوله في البيت والمدرسة، مما يسهل من حياته اليومية. ويستخدم هذا المشروع الآن في جهات مختلفة معنية بأوضاع المعاقين جسدياً، حيث استطاعت هذه المشاريع توفير الوسيلة التي يستطيع من خلالها المعاق الحصول على المعلومات من شتى وسائلها بما فيها الإنترنت.

التوصيات

إيماناً من المشاركين في فعاليات هذه الندوة بأن حل المشاكل المستعصية للاقتصاد، من حيث خلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة النمو الحقيقي، وتحقيق أقصى درجات الكفاءة في الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وامتلاك القدرة على المنافسة وتحقيق التنمية الشاملة، بأنه يتطلب بشكل أساسي اعتماد المعلومات والمعرفة. ولمواكبة الطفرة الهامة في التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، ومن خلال ما دار في جلسات هذه الندوة من مناقشات وتعليقات، فقد أوصت الندوة في ختام فعالياتها بما يلي:

1. ضرورة تبني إستراتيجية وطنية لدولة الكويت ومجموع المنطقة العربية خاصة بمجتمع المعلومات، تتناسب مع طبيعة مجتمعاتنا وخصوصيتها وتشمل القطاع العام، والقطاع الخاص،ومؤسسات المجتمع المدني، وأن تتضمن هذه الاستراتيجية آلية للتنفيذ ونموذجاً للتطبيق وخططاً للإنجاز. ويراعي تصميم هذه الاستراتيجية بأسلوب قابل للتعامل مع استراتيجيات عربية وإقليمية، وعلى أن تقوم الاستراتيجية على إطار سياسي يتبناه ويدفع بتطبيقه صانعوا القرار وأصحاب السلطة التشريعية.
2. أهمية الانضمام إلى إعلان المباديء وخطة عمل قمة المعلومات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمدني في المنتديات والأنشطة الإقليمية والعالمية.
3. تشجيع الجهود الرامية إلى تشكيل تكتل عربي يتولى تفعيل خطة العمل العربي المشترك المعنية بتطبيق مفهوم مجتمع المعلومات، ومعالجة القضايا الخاصة به مثل: تطوير المحتوى العربي، وإقامة الصناعات التكنولوجية المشتركة بين الدول العربية والتأثير في مباديء وخطة العمل الدولية المعنية بتطبيق مفهوم مجتمع المعلومات.
4. تعزيز قدرات موارد المجتمع المدني من خلال رفع مستوى الثقافة الرقمية والوعي المعلوماتي في المجتمع، وأن يشمل ذلك استخدام تقنية المعلومات واتباع المنهجيات المتطورة في التعليم العام والتعليم العالي ومؤسسات تأهيل الموارد البشرية، بما يسهم في ردم الفجوة الرقمية والوصول إلى مجتمع معلومات متكامل.
5. معالجة القضايا التي تعيق التوجه نحو مجتمع المعلومات، وخصوصاً: ترسيخ مبدأ الشفافية في التعامل بين قطاعات المجتمع، مع الحفاظ على الخصوصية وأمن المعلومات، واحترام الحريات

المتاحة بكافة أنواعها، ودعم وتطوير البنية التحتية وتطوير المحتوى العربي، والعمل على التحول إلى مجتمع منتج للمعرفة.

6. الاستفادة من التجارب الناجحة للدول المتقدمة في تطبيق مفهوم مجتمع المعلومات، للأخذ بأسباب النجاح وتلافي عوامل الفشل والمخاطر المترتبة على ذلك، مع التأكيد على عدم الاستيراد والتطبيق الحرفي لها، بل استيعابها بما يتناسب مع الثقافة والموروثات المحلية والإقليمية.

7. تطوير التشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية لدعم الجهود الرامية إلى استيفاء متطلبات التحول إلى مجتمع المعلومات، آخذين بعين الاعتبار المقاييس والأنماط الدولية المتعارف عليها في هذا المجال.

8. ضرورة دعم وتشجيع المبادرات الدولية والإقليمية، التي تطالب بوضع آليات وتنظيمات توفر البيئة الملائمة لتشجيع وحماية الاستثمارات المادية والجهود البشرية من قبل كافة قطاعات المجتمع، للوصول إلى أرقى درجات التميز في هذا المجال.

9. تكرار مثل هذه الندوات والملتقيات العلمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، والعمل على تشجيع المبادرة التي تنادي بقمة إقليمية عربية إسلامية تسبق القمة العالمية المقبلة في تونس.